

# الشرطة المحلية في العراق بعد داعش إتاحة المجال لخدمة المجتمع؟



جيسيكا واتكينز، فلاح مبارك بردان، عبد الكريم الجربا، ثائر شاكر  
محمود، مهدي الدليمي، عبد العزيز عباس الجاسم، معتز إسماعيل  
خلف و ظاهر فيصل بديوي.

## عن مركز الشرق الأوسط

يبني مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محورا مركزيا لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز لتعزيز التفاهم وتطوير البحث الدقيق على المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلاً من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

**ترجمة للعربية**  
حنين نعامنة

**تحرير و تصميم**  
ربال سليمان حيدر

**صورة الغلاف**  
مقر الشرطة المجتمعية في نينوى، العراق،  
تموز 2020. المصدر: جمعية التحرير للتنمية

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE) or the Middle East Centre. This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

# الشرطة المحلية في العراق بعد داعش: إتاحة المجال لخدمة المجتمع؟

جيسيكا واتكينز، فلاح مبارك بردان، عبد الكريم الجربا، ثائر شاكر محمود، مهدي الدليمي، عبد العزيز عباس الجاسم، معتر إسماعيل خلف، ظاهر فيصل بديوي.

مركز الشرق الأوسط  
آذار / مارس 2022

تم نشر هذا التقرير باللغة الانجليزية في تموز / يوليو 2021

## نبذة عن المؤلفين

**جيسكا واتكينز**، باحثة زميلة في المعهد الألماني للدراسات العالمية والإقليمية. عملت بين أعوام 2017 و2021 في مركز الشرق الأوسط في جامعة LSE في برنامج أبحاث الصراع.

**فلاح مبارك بردان**، باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأنبار، متخصص في الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية.

**عبد الكريم الجربا**، باحث ومستشار في مجال بناء السلام في جمعية التحرير للتنمية.

**ثائر شاكر محمود**، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأنبار، ومتخصص في التخطيط الحضري والإقليمي.

**مهدي الدليمي**، أستاذ في كلية الآداب - جامعة الموصل وباحث في مجال النزاع المسلح.

**عبد العزيز عباس الجاسم**، باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأنبار، وحاصل على دكتوراه في التاريخ الإسلامي.

**معتز إسماعيل خلف**، باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأنبار، ومتخصص في البنى السياسية والسياسات العامة.

**ظاهر فيصل بديوي**، باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية، وحاصل على دكتوراه في الفكر الإسلامي.

## موجز

أدى اندلاع أعمال العنف المتكررة في العراق منذ 2003 إلى عسكرة الشرطة المحلية بشكل كبير. وتجددت المساعي في حقبة ما بعد داعش لتطوير الجوانب المجتمعية للشرطة، بما في ذلك، وحدات شرطة مجتمعية مكرسة. بيد أن نجاح مثل هذه المساعي، في ظل الفساد الممنهج، غير مضمون النتائج بتاتاً. تعتمد دراستنا على 82 مقابلة نوعية أجريت بخصوص أربع مواقع دراسة حالة مختلفة في محافظتي الأنبار وبنوى، حيث نبحت كيفية تعامل مختلف الأطراف الاجتماعية المؤثرة مع الشرطة، وما هي الشروط اللازمة بنظرها لزيادة ثقة السكان بخدمات الشرطة. وتبين النتائج التي توصلنا إليها إلى اختلافات مناطقية وديموغرافية كبيرة، ولكنها تشير عامةً إلى أنه على الرغم من الاعتقاد السائد لدى السكان بوجود أجنداث سياسية وفساد داخل قوات الأمن، إلا أن ثمة طلب كبير على كادر شرطة مدرب على التعامل مع السكان بشكل إنساني. يمكن لاعتماد ممارسات مساعدة معينة للشرطة أن تساهم في تحقيق هذا الهدف دون تفاقم السلوك السلبي في صفوف الشرطة المحلية.

## حول برنامج أبحاث الصراع



برنامج أبحاث الصراع هو برنامج مدته ثلاث سنوات أعدّ لمعالجة دوافع وديناميات الصراع العنيف في الشرق الأوسط وأفريقيا، وللتعريف بالتدابير المستخدمة لمعالجة الصراع المسلح وآثاره. يركز البرنامج على العراق وسوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان، بالإضافة إلى مناطق القرن الإفريقي / البحر الأحمر والشرق الأوسط.

يقود مركز الشرق الأوسط البحث بشأن محركات الصراع في العراق والشرق الأوسط عموماً. شركاؤنا في العراق هم معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأمريكية في العراق - السليمانية، ومركز البيان للتخطيط والدراسات - بغداد.



لقد تم تمويل هذا البحث من المساعدات البريطانية من حكومة المملكة المتحدة، إلا إن الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن السياسات الرسمية للحكومة البريطانية.



أنجز هذا البحث بدعم إضافي من برنامج الصراعات العابرة للحدود - الأدلة والسياسات والاتجاهات.

## النتائج الرئيسية والتوصيات

### موجه إلى كافة الأطراف المؤثرة

- إن إصلاح الشرطة المحلية في العراق هو أمر ممكن وضروري، حتى في ظل تهديدات المتمردين المستمرة والتسييس المؤسسي. أكد المشاركون في المواقع التي أجرينا فيها بحثنا على أهمية تعزيز جهاز شرطة عراقية يُعامل المواطنين باحترام، كما أجمعوا على أن سوء سلوك الشرطة قبل 2014 كان عاملاً مساعداً في استيلاء داعش على السلطة. وأشاروا كذلك إلى التحسينات التي أعقبت حقبة داعش في تمثيل الشرطة والعلاقة ما بين الشرطة والسكان. وعلى الرغم من تحديد المشاركين لأوجه القصور في الشرطة و / أو الاقرار بأنهم لن يلجأوا للشرطة إلا في ظروف استثنائية، فقد أجمعوا على نطاق واسع على أن جهاز الشرطة العراقية - وليس أي مؤسسة حكومية أخرى - يجب أن يتحمل المسؤولية الأساسية في ضمان الأمن اليومي للمواطنين.
- يتوجب على الشرطة أن تكون متاحة أكثر للنساء؛ ثمة اعتراف متزايد بهذا حتى بين الشرائح المحافظة تقليدياً في المجتمع العراقي (انظر الصفحات 17-18). إذ لا تزال وصمة العار والخوف من التحرش تثنيان النساء عن إبلاغ الشرطة بالجرائم أو التفكير بالالتحاق بالشرطة. وعلى الرغم من ذلك، يُستدل من المقابلات التي أجريناها بأن بعض النساء تواقات للتطوع، وأن وجودهن في جهاز الشرطة العراقية من شأنه أن يعزز ثقة النساء والفتيات في الجهاز. عليه فإن أحد المجالات البارزة التي ينبغي تطويرها مستقبلاً هو دعم مسارات عمل المرأة جنباً إلى جنب مع أفراد الشرطة، إن لم يكن كضابطات، فكعاملات وأخصائيات اجتماعيات. على الرغم من أن هذا التطور سيواجه معارضة من بعض شرائح المجتمع، إلا أنه لن يتعدى بشكل جوهري على بنى السلطة السياسية، وبالتالي من غير المرجح أن يسفر عن مقاومة شديدة له.

### موجه إلى الحكومة العراقية

- لتحقيق تحول حقيقي "من الأخضر إلى الأزرق"، ينبغي على السلطة الأمنية الأساسية في المراكز الحضرية أن تكون شرطة محلية منزوعة السلاح: يجب سحب القوات الأخرى إلى الأماكن الواقعة خارج المناطق الحضرية. في الوقت الحالي، يحمل عناصر جهاز الشرطة العراقية أسلحة ثقيلة في شوارع المناطق الحضرية "المحررة" [من داعش]، حتى في الأماكن المستقرة نسبياً. خلافاً لذلك، فإن المناطق التي تتواجد فيها قوات أمن متعددة، لا سيما تلك التي تتواجد فيها قوات الحشد الشعبي، غالباً ما تكون الشرطة المحلية فيها هي الأضعف. عليه فإن المواطنين غالباً ما يلجأون إلى قوى تكون أكثر قسرية من جهاز الشرطة (الصفحات 15-17، 12).
- لا تزال هناك حاجة لتجنيد يضمن تمثيل جيل أصغر من الرجال والنساء في جهاز الشرطة العراقية، وإحالة المصابين والأقل قدرة من بين الذين جُندوا في الأعوام 2004 و2008 و2011 إلى التقاعد (الصفحات 9، 12). في حين أن جهاز الشرطة العراقية، أسوة بغالبية القطاع العام العراقي، متضخماً، وتنقسم فيه الولاءات بشدة بين الأطراف الأمنية المتنافسة، فمن المهم إدراك أن جهاز الشرطة يعمل من أجل ضمان ولاء المجندين (والكتل الاجتماعية التي ينتمون إليها) لفكرة دولة المؤسسات.

### موجه إلى الجهات الأمنية والتنمية العالمية

- يفتقر عشرات الآلاف من عناصر الشرطة العراقية إلى المهارات الأساسية في التعامل مع السكان بشكل إنساني. ينبغي على مستشاري الشرطة الدوليين الاستمرار في دعم هؤلاء من خلال التدريب في مجال حقوق الإنسان وحل النزاعات وإدارة الحشود (الصفحات 9-10). وغالباً ما يتم رفض مثل تدريبات الشرطة هذه، التي ترعاها جهات خارجية باعتبارها

سطحية أو تأتي بنتائج عكسية. بيد أنه حتى عندما تتدخل الصلاحيات السياسية في عمل الشرطة، فإن وجود قوات شرطة تمارس ضبط النفس يمكن أن يساهم في عدم تصعيد توتر الجماهير.

- غالباً ما ترتبط المناصب القيادية في الشرطة بصفقات النخبة السياسية، والتي قد لا يمكن للجهات الخارجية التأثير عليها. بيد أنه يتوجب على المانحين توظيف الوعي اتجاه الديناميكيات السياسية المتنوعة في أنحاء البلاد، كأساس لاعتماد نهج يدعم كل حالة على حدة لمساعدة الشرطة المحلية (الصفحات 20-21)؛ حتى عندما يكون المانحون ملتزمين بالعمل بشكل أساسي من خلال الحكومة المركزية وليس المحافظات أو الأفضية مباشرة.
- تتيح مبادرة الشرطة المجتمعية للمانحين مجالاً واعداداً لدعم مشروع تتعزز من خلاله المشاركة المدنية والعدالة الجنديرية وحقوق الأقليات. وفي حين أن المبادرة ما تزال ضئيلة حالياً (الصفحات 14-16)، فإنه يمكن لطريقة تطويرها و"تسويقها" أن تكون ذات تبعات كبيرة على انعكاس صورة جهاز الشرطة العراقية بشكل عام. غير أنه ينبغي ألا يقتصر هدف تطوير خدمة شرطة مدنية ذات توجه مجتمعي على هذه الوحدات. إذ قد يسفر ذلك عن نشوء نظام شرطة من مستويين، حيث تسعى الفئات المستضعفة للحصول على المساعدة من الشرطة المجتمعية بينما تستمر أغلب الشرطة المحلية بأن تكون معسكرة كما كانت عليه من قبل (الصفحات 20-21).
- تقع مسؤولية تحسين العلاقات بين الشرطة والسكان على عاتق السلطات العراقية المحلية وممثلين عن المجتمع، وليس الشرطة فحسب. عليه فيمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، عبر اجراء أبحاث هادفة، أن تلعب دوراً مهماً في مساءلة جهاز الشرطة العراقية ورفع الوعي العام حول خدماته (الصفحات 16-17).

## مقدمة

ما انفك سجل إصلاح القطاع الأمني في العراق بعد 2003 أن يكون غير متناسق على أحسن تقدير. إذ بعد سنوات من الإنهماك، بالأساس، بإيجاد حلول تقنية للفشل المؤسسي، تفتنت الجهات الدولية المختصة في مجال الأمن والتنمية مؤخراً إلى أن الفساد المستشري والفشل السياسي المحلي المستعصي، على ما يبدو، يكمن خلف نقاط ضعف الأجهزة الأمنية؛ وقد أسفر هذا الأمر عن خفوت الحماس لتعزيز إصلاح طويل الأمد للقطاع الأمني العراقي. علاوة على ذلك، وفيما يظل هذا الإصلاح مطروحاً، إلا أنه ما فتئ يتقوض بسبب توجيه الأولوية الدولية نحو القضايا الأمنية قصيرة الأجل والملحة، والتي تنحي جانباً بدورها مشكلات الشرطة المحلية لصالح قوات مكافحة الإرهاب (CTF) وجهاز الشرطة الاتحادية (FPS) والجيش، التي تحظى بمكانة أعلى<sup>1</sup>.

تتناول هذه الورقة الهيئة التي يتوق العراقيون بأغلبيتهم الساحقة إلى رؤيتها مسؤولة عن أمنهم اليومي: جهاز الشرطة العراقية (IPS)، المعروف باسم الشرطة المحلية<sup>2</sup>. تركز الورقة من خلال استخدامها لأربع دراسات حالة فردية في محافظتين عراقيتين "محررتين"، على الجهود المبذولة لتحسين خدمة الشرطة للمجتمع في الفترة التي أعقبت هزيمة داعش عام 2017، مع التركيز على المتطلبات التي تعتقد الأطراف المحلية المؤثرة أنها جوهرية لتعزيز ثقة السكان بالشرطة.

<sup>1</sup> من المتوقع أن يستأنف حلف شمال الأطلسي ويوسع قدراته الاستشارية لتشمل الأجهزة الأمنية العراقية في أواخر 2021، لكن لا خطط لديه حالياً للتعامل مع الشرطة المحلية. انظر:

Paolo Napolitano, 'What to Expect When You're Expecting NATO in Iraq', *War on the Rocks*, 29 March 2020, available at <https://bit.ly/3hCjsAA> (accessed 7 July 2021).

<sup>2</sup> انظر استطلاع الرأي الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مع 6,000 عراقي من الأنبار ونيوى وبغداد والبصرة وكربلاء وصلاح الدين في آب / أغسطس وأيلول / سبتمبر 2020.

'Public Perception Survey on Security and Justice Service Delivery in Iraq', *UNDP Iraq*, 31 December 2020, available at <https://bit.ly/3qRcSup> (accessed 7 July 2021), pp. 1-31.

إننا متنبهين ككاتب لمخاطر تعزيز إصلاح مؤسستي ليبرالي دون الأخذ بعين الاعتبار التسوية السياسية الأساسية. ومع ذلك، فإننا نتساءل عن مدى صحة وجهة النظر الأكاديمية السائدة باطراد والقائلة بأنه في ظروف ما بعد الصراع -حيث تكون القاعدة السياسية معطلة-، لا طائل من وراء محاولات تغيير سلوك الأجهزة الأمنية أو أن هذه تأتي بنتائج عكسية. وإننا ندرك هنا أن الشرطة العراقية المحلية مندمجة في الشبكة الأوسع للدولة بعد 2003 من بنية المحسوبيات، وأن لهذا اسقاطات واضحة على مدى كفاءة المؤسسة وإلى أي مدى تكون أهلاً لثقة السكان. علاوة على ذلك، فنحن ندرك بأنه لا يمكن لأطراف خارجية أن تعيد صياغة التسوية السياسية في العراق. لقد خفت إلى حد كبير الإقبال الدولي على مبادرات "بناء الدولة" بالجملة، كما هو الحال بالنسبة للالتزام العام بمساعدات التنمية. إلا أن المقابلات التي أجريناها تشير إلى أنه يمكن اتخاذ خطوات معينة لتعزيز التعاون بين الشرطة والناس. إذ في نهاية المطاف، في حين أن المحسوبية والفساد يقوضان ثقة السكان بالشرطة، فإن الاستخدام المفرط للقوة يقضي عليها تماماً. يمكن لقطاعات التنمية والأمن الدولية، وكذلك منظمات المجتمع المدني المحلية، المساعدة في الحد من ثقافة العنف القائمة منذ فترة طويلة. وقد لا تتحدى هذه المساهمات علناً المشاكل السياسية التي تنعكس داخل جهاز الشرطة العراقية، إلا أنه يمكن حمايتها من النهب السياسي ومن توظيفها للمصالح الخاصة.

## مناهج البحث وبنية الورقة

تستند نتائج هذه الورقة إلى 82 مقابلة أعدت أسئلتها، بشكل جزئي، مسبقاً. وقد أجريت المقابلات وجهاً لوجه أو عن بُعد بين كانون الأول / ديسمبر 2020 وشباط / فبراير 2021. إن الغالبية العظمى من المشاركين (76) هم من مواقع دراسة الحالة الأربعة لدينا: مركز مدينة الرمادي وعامرية الفلوجة في محافظة الانبار، وحي التنك في الموصل، وقرقوش ومديرية قضاء الحمدانية بمحافظة نينوى. كان التوجه بما يخص دراسة الحالة مبنياً على فرضية أنه نظراً للتنوع الديموغرافي للسكان في أنحاء العراق، فإن تأثيرات مبادرات الشرطة المتخذة على المستوى الوطني قد تتباين إلى حد كبير بين الأماكن.

تحدثنا إلى ضباط الشرطة المحلية والمجتمعية وأعضاء المنتدى المجتمعي وشيوخ العشائر وضباط في الجيش والحشد العشائري ونشطاء المجتمع المدني وحقوق المرأة ومخاتير<sup>3</sup> وممثلي الحكومة المحلية وخبراء قانونيين وشخصيات دينية من طوائف مختلفة. كما تحدثنا أيضاً إلى عدد من مستشاري الأمن الدوليين الحاليين والسابقين للأمم المتحدة (UN) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والحكومة البريطانية، وقد شاركت 14 امرأة في المقابلات.

يتكون فريقنا البحثي من باحثة أكاديمية مقيمة في المملكة المتحدة من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (والتي حضرت حوالي ثلثي المقابلات)، وستة باحثين عراقيين من مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة الأنبار، ومن جمعية التحرير للتنمية وهي منظمة غير حكومية في الموصل. كما أن أحد الباحثين، وهو ضابط شرطة سابق، يدرّس في جامعة الموصل. وفي حال كون طبيعة أن الباحثين العراقيين يعدون جزءاً من مناطق دراسة الحالة أمراً قد ينتقص من ميزة موضوعية الطرف الخارجي، إلا أن معرفة الباحثين العميقة بمناطق دراسة الحالة والشخصيات البارزة من اللاعبين الفاعلين فيها، تظغى على ميزة الموضوعية إلى أبعد حد، إضافة إلى دافعهم الحقيقي لتعزيز الدور المجتمعي للشرطة المحلية.

بُنيت الورقة على النحو التالي: يبين القسم الأول موقع الشرطة المحلية في ميدان الجهات الأمنية التابعة للدولة وطبيعة المبادرات التي ترعاها جهات خارجية لتعزيز الشرطة المحلية، وتحديدًا في المناطق المحررة من داعش. يقدم القسم الثاني

<sup>3</sup> يتوسط المختار بين السلطات والمجتمع ويجب أن يكون حاصلًا على شهادة الدراسة الإعدادية، ويتم ترشيحه من قبل 200 شخص على الأقل من سكان الحي، ويتم المصادقة عليه من وزارة الداخلية.



خلفية موجزة لرسم سياق المناطق الأربعة التي نركز عليها. أما القسم الثالث فيعرض النتائج الأساسية للمقابلات والتي تمحورت حول ثلاث أسئلة مترابطة تتعلق بالشرطة المحلية (هما في ذلك وحدات الشرطة المجتمعية المنشأة حديثاً):

- ما هي المتطلبات الأساسية لتحسين ثقة السكان بالشرطة؟
- كيف تتواصل النساء في مواقع الدراسة مع جهاز الشرطة وتلجأ إليه؟
- كيف تفهم الشرطة الأطراف المؤثرة الأخرى في المجتمع الدور المجتمعي للشرطة؟

لقد وجدنا أن الذين تمت مقابلتهم لديهم قدرة على الادلاء بوجهات نظر مطلعة حول الشرطة، عليه فهي قد لا تعكس بالضرورة رأي الأغلبية في المجتمع، ولكن بصفتهم ممثلين لشرائح مختلفة من المجتمع، فلقد قدموا مدى متوازناً من الآراء. يناقش القسم الأخير من الورقة مخرجات البحث والتوصيات اللاحقة.

## سياق الشرطة في العراق

انتشرت الأجهزة الأمنية في العراق في السنوات التي أعقبت الإطاحة بنظام البعث، وغالباً ما نحت أولويات المانحين الدوليين جهاز الشرطة العراقية جانباً لصالح كل من الجيش العراقي والشرطة الاتحادية وقوات مكافحة الإرهاب، فيما تنظر بعين الحذر لقوات الحشد الشعبي، وهي التي انخرط بعضها في إدارة أمن بعض مناطق العراق. بيد أنه عقب هزيمة تنظيم داعش في 2017، كان هناك دفع ملحوظ باتجاه تحويل الوضع الأمني الراهن "من الأخضر إلى الأزرق" (أي من وضع يسيطر فيه الجيش حتى داخل المناطق الحضرية، إلى وضع تنتشر به الشرطة، خاصة تلك التي تتعاطى مع المواطنين).

من الواضح أن عسكرة الشرطة وانتشار الفساد المؤسسي يمثلان عقبات كبيرة أمام إنشاء جهاز مكرس للمجتمع (أي منظمة تهتم في المقام الأول بالاستجابة بفاعلية وانضباط لشكاوى المواطنين). كلا العاملين يستوجبان بعض الشرح.

عقب احتلال العراق عام 2003، ترك أو عُزل من مناصبهم حوالي نصف رجال الشرطة من الذين خدموا في الجهاز آنذاك، وقد قُدّر عددهم الكلي بـ58,000، وذلك وفقاً لقانون اجتثاث حزب البعث<sup>4</sup>، فيما أعادت سلطة الائتلاف المؤقتة تشكيل الجهاز لاحقاً. أسفرت العجلة لمحاربة التمرد المتصاعد ضد قوات التحالف والحكومة الجديدة، إلى فرز محدود للمجندين، فيما كان التدريب متقطعاً ومعسكراً للغاية. وبات رجال الشرطة هدفاً دارجاً للجماعات المسلحة بين عامي 2004 و2008<sup>5</sup>. وقد دمجت وزارة الداخلية العراقية في 2006 عدداً من أفواج الشرطة لتصبح قوة شرطة وطنية عراقية واحدة (لاحقاً، أعيدت تسميتها بالشرطة الاتحادية العراقية)؛ منظمة شبه عسكرية تحت إدارة اتحادية ومعده للقيام بأدوار منطية بالدرك، أحياناً لدعم شرطة المحافظة وأحياناً أخرى لدعم الجيش. وقد استمر جهاز الشرطة العراقية بكونه قوة تُجند وتُدار على مستوى المحافظات ومكلفة بتنفيذ القانون على نطاق ضيق<sup>6</sup>.

<sup>4</sup> Inspectors General, 'Interagency Assessment of Iraq Police Training', U.S. Department of State and U.S. Department of Defense, 15 July 2005, available at <https://bit.ly/2VgSOWp> (accessed 7 July 2021).

<sup>5</sup> Mathieu Deflem and Suzanne Sutphin, 'Policing Post-war Iraq: Insurgency, Civilian Police, and the Reconstruction of Society,' *Sociological Focus*, 39/4 (2006), pp. 265–283.

<sup>6</sup> أظهرت المقابلات التي أجريناها أن الحافز الأساسي لدى الرجال للانضمام إلى شرطة الأنبار عوضاً عن الأجهزة الأمنية الأخرى بعد 2014، كان قدرتهم على الخدمة في محيطهم والدفاع المباشر عن عائلاتهم.

سرعان ما قامت الأحزاب الإسلامية الشيعية التي هيمنت على الحكومة الجديدة بتسييس وزارة الداخلية.<sup>7</sup> كما أثرت الأجنحة المحلية على مستوى المحافظات على التجنيد في الشرطة والترقي في المسيرة المهنية. إن الشرطة المحلية خاضعة للمحافظ في كل محافظة، إلى جانب وزارة الداخلية. يُمنح المحافظ، وبمساعدة مجلس المحافظة، صلاحيات واسعة لقيادة الشرطة بموجب الدستور العراقي المقر عام 2005 وقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم المقر عام 2008، ومنها بالطبع اختيار قائد شرطة المحافظة.<sup>8</sup> خلّفت التعديلات التي أُدخلت على قانون عام 2008 غموضاً قانونياً حول هذه الصلاحيات،<sup>9</sup> إلى جانب حالات متفرقة تدخلت فيها الحكومة الاتحادية لفرض قائد شرطة من اختيارها. إن كون تمويل الشرطة يأتي من وزارة الداخلية يضمن امتثالها في نهاية المطاف، بيد أن لشخصية المحافظ وتأثيره النسبي داخل الحكومة الاتحادية وزن ما في هذه العلاقة.

ليس هناك إجماع منذ عام 2003 بشأن العدد الإجمالي لأفراد الشرطة الذي يخدمون في صفوفها، إذ أن الكثير من المتدربين يتكون الدورات التدريبية قبل بدء الخدمة الفعلية، وقد قُتل بعضهم أثناء الخدمة، فيما البعض الآخر يختفي ببساطة لكن أسمائهم تبقى مسجلة في سجلات وزارة الداخلية كـ“فنائين” يتلقون رواتباً. ومع ذلك، فقد تجاوزت الأعداد بشكل كبير الرقم الأولي الذي طُرِح وهو 135,000. وفي عام 2020، قُدِّر العدد الإجمالي لموظفي وزارة الداخلية بـ600 ألف، فيما يُعتقد أن عدد موظفي جهاز الشرطة يبلغ حوالي 350 ألفاً، ومن ضمنهم وحدات الطوارئ وشرطة المرور والتحقيقات الجنائية وموظفي مراكز الشرطة والتخصصات الأخرى. إلا أنه من المستبعد أن تكون كل هذه العناصر نشطة، وإنما تعكس أمطاً أوسع لمحسوبيات الدولة لكون الأجهزة الأمنية قد باتت مصدراً أساسياً للتوظيف.

إن الفساد والعنف متفشيان في النظام السياسي العراقي. فقد أسفرت الإطاحة بصدام حسين عن استبدال شبكة السلطة التابعة لطاغية واحد بشبكات متعددة مرتبطة بالفصائل السياسية التي اكتسبت مكانة بارزة في ظل التسوية الجديدة. تعتمد معظم هذه الشبكات على قواعد دعم شبه عسكرية تكون شبه مستقلة عن مؤسسات الدولة الأساسية وأجهزتها القسرية، ولكنها غالباً ما تتغلغل فيها أو تتقاطع معها أو تحل محلها. يُمكن هذا الفاعلين السياسيين من إصدار تهديدات جدية ذات وزن باستعمال العنف في حال لا يتم منحهم منفذاً إلى الربح أو الامتيازات الأخرى التي تولدها الدولة.<sup>10</sup> تتمثل إحدى نتائج هذا النظام في أن تلبية مطالب المحسوبيات على أساس الاثنية والطائفة وغيرها من مكونات الهوية، قد باتت متقدمة على عمليات بناء المؤسسات طويلة الأمد.

تتحكم وزارة الداخلية بحصص التجنيد للشرطة لضمان تمثيل العشائر والمجموعات العرقية المختلفة في العراق، وباستثناء واحدة من دراسات الحالة التي اعتمدها، فقد أُجمِع في باقي الحالات على أن تشكيل الشرطة المحلية يعكس تشكيل المجتمع.<sup>11</sup> بيد أن التعيينات الدائمة تكون مسيسة للغاية ويؤثر الفساد الممنهج سلباً على الشرطة. يمكن للقادة الفاعلين أن يقللوا من هذه النزعات، لكن لا يمكنهم القضاء عليها. علاوة على ذلك، ينخرط بعض رجال الشرطة في فساد مالي وإداري، بدءاً من الرشاوى البسيطة في مخالفات المرور البسيطة، مروراً بالابتزاز للحصول على أموال من عائلات الموقوفين، وصولاً إلى الحث على التكسب غير المشروع من التهريب. وقد أشار استطلاع رأي أجري عام 2013 إلى أن ثلث

<sup>7</sup> تحديداً المجلس الأعلى الإسلامي في العراق والجنح السياسي لتنظيم بدر شبه العسكري.

<sup>8</sup> انظر المادة 122.3 من الدستور، متوفر على: <https://bit.ly/3iUss4I> (تمت الزيارة في 27 تموز 2021)؛ والمادتان 7.9 و31 من القانون المقر عام 2008، متوفر على: <http://bit.ly/3i4qUWQ> (تمت الزيارة في 27 تموز 2021).

<sup>9</sup> تحديداً التعديلات التي أدخلت في 2013 و2018 على المادة 7.9 من القانون المقر عام 2008.

<sup>10</sup> للوقوف أكثر على كيفية تأثير هذه العملية على الاقتصاد السياسي في العراق وكيف يمكن للجهات الفاعلة الخارجية تجنب تفاقمه أكثر، انظر:

Alexander Hamilton, 'The Political Economy of Economic Policy in Iraq', *LSE Middle East Centre Paper Series* 32 (2020), available at <https://bit.ly/3xnxDjK> (accessed 27 July 2021).

<sup>11</sup> وذلك بالنسبة للطائفة والاثنية لكن بالتأكيد ليس بالنسبة للجنود.

الأسر العراقية تعتقد أن الشرطة فاسدة، فيما أفادت النسبة ذاتها بأنها كانت قد دفعت رشوة مقابل خدمات الشرطة.<sup>12</sup> لم يشمل نطاق هذا البحث إجراء دراسة معمقة لكيفية عمل الفساد في مواقع البحث التي اعتمدهاها. لقد شخّص العديد من المشاركين في البحث الفساد باعتباره رادعاً رئيسياً أمام لجوء السكان إلى جهاز الشرطة، لكن عموماً فإن انتشار الفساد لا يلغي بالضرورة تقدير دور الشرطة. فعلى سبيل المثال، أخبرنا أحد نشطاء المجتمع المدني في الرمادي، في الآن ذاته تقريباً، بأن بعض رجال الشرطة متورطون في التكتسب غير المشروع من المخدرات (وهو مصدر رئيسي للجريمة عقب فترة داعش)، إلا أنه أشار إلى أن الشرطة المحلية محترفة وفعالة بشكل عام.<sup>13</sup>

في جميع الأحوال، وتحديدًا في المحافظات "المحررة" من داعش، فإن ثمة دعم شعبي أكبر للشرطة المحلية لتوفير الأمن، أكثر منه اتجاه الأجهزة الأخرى، ومنها الجيش والشرطة الاتحادية وقوات الحشد الشعبي<sup>14</sup> التي ينحدر أفرادها من محافظات أخرى.<sup>15</sup> مستفيدة من تجدد اهتمام المانحين، أطلقت وكالة وزارة الداخلية لشؤون الشرطة العراقية، في تشرين الثاني / نوفمبر 2018، وبدعم استشاري من الأمم المتحدة، خريطة طريق جهاز الشرطة المحلية. وقد أعدت الوثيقة للإشراف على انتقال الملف الأمني من قوات الأمن إلى الشرطة المحلية وذلك لتعزيز الثقة بين الشرطة المحلية والسكان. كما تم تحديد تطوير الشرطة المجتمعية كهدف رئيسي.

يكتنف الغموض مفهوم الشرطة المجتمعية من عدة نواحي وأينما يتم تطبيقه.<sup>16</sup> في حين تُعرف الشرطة المجتمعية في كثير من الأحيان على أنها فلسفة يجب أن تتأصل بكافة أشكال الشرطة الديمقراطية، إلا أنها عادة ما تقتصر على وحدات محددة أنشئت لتحسين التواصل مع السكان أو لإدارة قضايا اجتماعية حساسة. وعلى الرغم من أن هدف تحسين العلاقات العامة في العراق ينطبق على جهاز الشرطة عموماً، إلا أن مصطلح "الشرطة المجتمعية" يرتبط على وجه التحديد بالوحدات المتصلة ببرنامج تجريبي أقامته وزارة الداخلية في 2012، والذي توسع بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية بعد 2017. من خلال البرنامج، تم اختيار أفراد من الشرطة المحلية الذين عُرفوا بتمتعهم بمهارات تواصل قوية مع الآخرين، للتدريب على التعامل مع النزاعات والشكاوى الحساسة، ومن بينها العنف الأسري والابتزاز عبر الإنترنت. أنشئت مراكز الشرطة المجتمعية ومنتديات الشرطة المجتمعية في أكثر من 100 منطقة في العراق، بما في ذلك في الرمادي والموصل. ومماشياً مع أولويات منظمة الهجرة الدولية، تركز المنتديات بشكل خاص على معالجة حقوق المرأة والأقليات. وتعمل الشرطة المجتمعية دون أن تكون مسلحة، كما أنها ليست مخولة بتنفيذ اعتقالات بل يمكنها طلب المساعدة من الشرطة المحلية عند الحاجة.<sup>17</sup>

## دراسات الحالة

استُقيت النتائج التي توصلنا إليها من أربع مناطق مثلت دراسات حالة. وفيما تقع هذه المناطق داخل محافظتين فقط وكلاهما "محررتين" وذات أغلبية سنية، واللتين ما فتئت أن تكونا محور اهتمام المانحين الدوليين بعد عام 2017، فإنها تعكس بعضاً من التنوع السكاني والسياسي والاقتصادي في العراق. عليه، فإن هذه المناطق توفر قاعدة جيدة يمكن من خلالها تحديد مواضيع الالتقاء والاختلاف بما يتعلق بجعل الشرطة المحلية أكثر تركيزاً على خدمة المجتمع.

<sup>12</sup> انظر تقرير الفساد في العراق لعام 2003:

<https://www.ganintegrity.com/portal/country-profiles/iraq/>

<sup>13</sup> عزا المشترك نفسه - في تعليقات أخرى - احترام الشرطة إلى القيادة الحالية للشرطة في المحافظة.

<sup>14</sup> UNDP Iraq, 'Public Perception Survey', pp.1-31.

<sup>15</sup> بيد أنه يجدر الذكر أن قوات الحشد الشعبي هي مجموعة متنوعة وتضم ميليشيات عشائرية مجندة محلياً.

<sup>16</sup> للوقوف على دراسات نقدية لكيفية تطبيق تفسيرات مختلفة للشرطة المجتمعية في سياقات غير غربية، انظر:

Mike Brogden and Preeti Nijhar, *Community Policing* (Abingdon: Routledge, 2013).

<sup>17</sup> 'Perceptions of Police, Security and Governance in Iraq', *International Organization for Migration Iraq*, May 2020, available at <https://bit.ly/37a771M> (accessed 29 July 2021).

## خارطة الأنبار و نينوى



خارطة مناطق دراسات الحالة في العراق، من إعداد د. جيسكا واتكنز.

## الأنبار

تشكّل الأنبار نحو ثلث مساحة العراق، وهي أراضٍ صحراوية بغالبيتها، ويشكل سكانها حوالي 4 بالمئة فقط من إجمالي عدد السكان وأغلبيتهم الساحقة من العرب السنة، ويغلب على المنطقة الطابع العشائري.

في عهد صدام، انحدر قسم كبير من الضباط ذوي الرتب العالية وأفراد قوات الأمن من الأنبار، وقد تركت عملية اجتثاث البعث الكثير منهم عاطلين عن العمل؛ الأمر الذي ساهم، إلى جانب سوء تصرف بعض الجنود الأمريكيين في المحافظة بعد 2003، بانضمام الكثير من سكان الأنبار إلى جماعات المقاومة، ومن بينها تنظيم القاعدة. وكان قلة منهم قد انضموا في البداية إلى قوات الأمن خوفاً من المقاومة، ولكن غالباً ما كانوا غير كفوئين للخدمة. بيد أنه في أواسط 2007، أدى تشكيل مجالس الصحوة المناهضة للقاعدة بدعم عسكري أمريكي إلى تحويل التيار ضد القاعدة، مما أدى إلى انضمام عدد كبير من أبناء العشائر إلى جهاز الشرطة العراقية.

وانتهت فترة الاستقرار النسبي عام 2013 بتزايد الاحتجاجات ضد ما عدّه الكثيرون ممارسات طائفية من رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي. وقد انضم الكثير من الشبان أو أبدو تعاطفهم مع داعش وجماعات مسلحة أخرى والتي كانت قد تزايدت سيطرتها على الرمادي، وبدأوا بحرق مراكز الشرطة وطرد عناصرها بعد أن سلّم هؤلاء أسلحتهم. بحلول أيار / مايو 2015 أعلن داعش سيطرته الكاملة على الرمادي، فيما فرّ حوالي 90 بالمئة من السكان، بما في ذلك 75 بالمئة من أفراد الشرطة. أما باقي أفراد الشرطة فقد عاودوا التجمع في الخالدية وعامرية الفلوجة.

أعيد تشكيل الجهاز بدعم من التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. وقد جُنّد معظم المجندين في أفواج الطوارئ ذات الطابع العسكري تحت قيادة ضباط جيش سابقين، ولا تزال هذه الأفواج تضم حوالي 9,000 من أصل 15,000 من أفراد جهاز الشرطة العراقية الأفياء في المحافظة. وقاتل خلال المعركة عدد من قوات الحشد الشعبي ذات الأغلبية الشيعية إلى جانب قوات الأمن العراقية في الأنبار. وكانت هذه المجموعات قد غادرت لاحقاً، فيما ظلت ثلاثة أفواج الحشد العشائري محلية النشأة، يبلغ عددها حوالي 13,000 عنصراً، بالإضافة إلى الجيش والشرطة الاتحادية وفرع مكافحة الإرهاب (الذي تتركز أنشطته الآن في المناطق الريفية). إن جميع الأجهزة الأمنية خاضعة رسمياً لمساءلة قيادة عمليات الأنبار.

أجمع المشاركون في بحثنا إلى حد كبير على أن قائد شرطة المحافظة الحالي، والذي يشغل هذا المنصب منذ 2014، قد أدخل تدابير كثيرة لتحسين أداء الشرطة المحلية. ومع ذلك فلا تزال قوة الشرطة تضم العديد من الأفراد الذي عُينوا عشوائياً بعد 2007 والذين ينعكس سلوكهم بشكل سيء على الجهاز.

يلعب شيوخ العشائر دوراً مهيمناً في تسوية النزاعات الشائعة؛ ونظراً لقوة العشائر السياسية ولكون أن عناصر الشرطة يجندون من خلال عشائرتهم، فإن الشرطة تعتمد على دعم الشيوخ لتكون فعالة. كما يتم استشارة الشخصيات الدينية في بعض الأحيان لحل الخلافات، على الرغم من تراجع نفوذهم منذ هزيمة داعش. وفي مخيمات النازحين فإن المنظمات الخيرية منخرطة أيضاً في حل النزاعات. وقد لاحظ المشاركون في البحث تحولاً متزايداً في توجهات المجتمع في الأنبار منذ هزيمة داعش، لا سيما داخل الرمادي، ولكن استثنوا الكثير من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المتنامية، لكونها مجرد جبهات سياسية أو منظمات احتيالي لجذب التمويل الخارجي. وقد تحدثنا إلى بعض تلك المنظمات التي حددها الباحثون على أنها فعالة حقاً.

أسست الشرطة المجتمعية عام 2017، بيد أنه لم يتم تفعيلها عملياً حتى عام 2019. حالياً يوجد 14 عنصراً في الرمادي و10 في العامرية، دون أن تكون أي امرأة بينهم. تم إنشاء عدد من المنتديات في جميع أنحاء المحافظة، لكن المشاركين ذكروا أنها غير نشطة إلى حد كبير.

**مركز مدينة الرمادي:** الرمادي هي عاصمة محافظة الأنبار وتنقسم إلى 40 قضاءً متفرقاً. تبلغ مساحتها 8.543 كم ضمن حدودها البلدية الحالية، وبلغ عدد سكانها في 2019 حوالي 450,000 نسمة.

تُعرف مدينة الرمادي بكونها بوابة العراق، وهي مدينة مهمة للتجارة بين العراق والأردن وسوريا، وترتبط بخطوط مواصلات سريعة مع بغداد ومدن أخرى بالقرب من الحدود الغربية للعراق. وتعد الرمادي موطن الوظائف الإدارية للمحافظة ودوائر الحكم المحلي وجامعة الأنبار.

شهدت المدينة دماراً هائلاً خلال حقبة داعش. وتدمرت بحسب مصادر حكومية 80 بالمائة من البنية التحتية وأكثر من 3,000 بيتاً و58 مسجداً و85 مدرسة؛ وأكثرها تدمر بسبب القصف الجوي لقوات التحالف. في حين أن عدد الجرائم المسجلة منخفض، فإن الفقر والاستياء هما من المسببات الواضحة للجريمة. على الرغم من القضاء على تهديدات داعش إلى حد كبير ولم تكن هناك هجمات إرهابية ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية، فقد كان ثمة عدد من الهجمات أو القتل لأفراد متهمين بالتعاطف مع داعش. إن النزاعات العشائرية شائعة ولكنها غالباً ما تحل دون تدخل الشرطة. وتشمل الجرائم الشائعة الأخرى المخدرات والعنف الأسري والتحرش بالنساء والتي عادة لا يتم الإبلاغ عنها.

**عامرية الصمود:** هي واحدة من أحد عشرة قضاءً في الأنبار وتقع على بعد 30 كم جنوب الفلوجة. يغطي القضاء حوالي 253 كيلومتر مربع. قُدّر احصاء عام 2014 عدد السكان بحوالي 91,210 نسمة، يعيش حوالي 1900 منهم في المركز الحضري. بيد أنه عقب داعش بات هناك أكثر من 15,000 نازح في المخيمات والأحياء الفقيرة في القضاء. وتشكل قبيلة ابو عيسى 90 بالمائة من السكان وتنقسم إلى الطائي والقيسي.

إن أكثر مصادر الجريمة شيوعاً في المحافظة، على حد معرفة الباحثين وبناء على إجابات المشاركين في البحث، تتعلق بالمخدرات والإرهاب والهجمات الانتقامية ضد المشتبه بهم بانتماثلهم لداعش، إلى جانب السرقة والنزاعات العشائرية على الحدود الزراعية والمشكلات المتعلقة بالنازحين. أكدت النساء وضابط الشرطة المجتمعية الذين قابلناهم على انتشار كبير للتحرش والعنف الأسري والابتزاز عبر الإنترنت، حتى وإن لم يتم إبلاغ الشرطة عنها في الغالب.

بالإضافة إلى الشرطة المحلية التي تضم فوج طوارئ، ينتشر الجيش العراقي خارج المركز الحضري وتتواجد وحدة الحشد العشائري في الجنوب. هناك أربعة مراكز شرطة داخل القضاء، هي العامرية والفارس والشهيد سامي ومديرية شرطة المحافظة، حيث يعمل 17 ضابطاً ورجل شرطة.

## نينوى

تعدّ محافظة نينوى الشمالية، المحاذية لإقليم كردستان، من أكثر المحافظات المتنوعة عرقياً في العراق، وفي السنوات الأخيرة كانت عرضة لأكثر النزاعات عنفاً. في حين أن غالبية السكان من العرب السنة فثمة أيضاً أقليات كبيرة من المسيحيين والتركمان والأكراد واليزيديين والشبك والكاكائيين.

تنافس الحزب الديمقراطي الكردستاني بين عامي 2003 و2014 مع الجهات السياسية السنية في المحافظة على السلطة السياسية فيها.<sup>18</sup> في حزيران / يونيو 2014، سيطر داعش على عاصمة المحافظة، الموصل، ولم يتم دحره بالكامل حتى منتصف 2017، وذلك على يد مجموع من القوات الدولية والحكومية العراقية، إلى جانب عدد من قوات الحشد الشعبي، من بينها بدر وعصائب أهل حق الشيعيتين، واللواء 30 التابع للشبك، وفصائل الحشد العشائري السنية المحلية.

سيطرت عدة قوى سياسية كردية وسنية وشيعية على حكومة المحافظة عقب التحرير. إن سهول نينوى الخصبة والغنية بالموارد محل نزاع شديد، وثمة انتشار كبير لقوات الأمن العراقية والكردية، بالإضافة إلى وحدات حماية سهل نينوى الآشورية واللواء 30 التابع للشبك، على أراضيها.

**حي التنك:** أنشئت وحدات الشرطة المجتمعية في نينوى عام 2017 وسرعان ما تنوعت أنشطتها، بيد أن عدد أفرادها لا يتجاوز حالياً 4 ضباط و53 عنصراً منتشرين في جميع أنحاء المحافظة. كما أن هناك 19 منتدياً للشرطة المجتمعية.<sup>19</sup> حي التنك، المعروف رسمياً بالرافدين، هو حي فقير مكتظ بالسكان في شمال غرب الموصل، وإلى الجنوب من حي اليرموك، في الأصل، أقام السكان، وهم من السنة، منازلًا بشكل غير قانوني، وكانت المنطقة تاريخياً محرومة من الخدمات الأساسية، على الرغم من أنها الآن موصولة بالكهرباء والمياه من الدولة. كما أن مستويات الأمية والبطالة فيها مرتفعة ويعد تعدد الزوجات أمراً شائعاً بين السكان، فيما يشكل الأطفال نسبة كبيرة من السكان.

لا يوجد لدى دائرة الإحصاء العراقية تقديرات لعدد سكان حي التنك، كما تتفاوت تقديرات المختار المحليين إلى حد بعيد نظراً لشيوع الانتقال من وإلى الحي، ولكن التقديرات تشير إلى أن هناك أكثر من 60,000 ساكن في الحي.<sup>20</sup>

ينقسم القضاء إلى ثماني مناطق تقطنها عشائر مختلفة، ويمثل سكان كل منطقة مختاراً أمام السلطات. أدى الفقر إلى معدلات جرمية مرتفعة نسبياً. شكّل الحي في السابق أرضاً خصبة لداعش للتجنيد، وفي حين لم يتم الإبلاغ عن أي أنشطة إرهابية منذ 2017، إلا أن هناك هجمات ضد عائلات لها ارتباط بداعش. تشمل الجرائم الشائعة: السرقة والاحتيال والاعتداء والانتحار والتسول ومخالفات المرور والعنف الأسري. يتم التعامل مع الكثير من هذه القضايا بشكل غير رسمي من قبل شيوخ العشائر أو رجال الدين أو جهات الحشد العشائري ولا يتم إبلاغ الشرطة عنها.<sup>21</sup>

<sup>18</sup> للوقوف أكثر على توزيع أنماط الحكم في المحافظة، انظر:

Mac Skelton & Zmkan Saleem, 'Iraq's Political Marketplace at the Subnational Level: The Struggle for Power in Three Provinces', *LSE Middle East Conflict Research Programme*, available at [eprints.lse.ac.uk/105184/3/Iraq\\_s\\_Political\\_Marketplace.pdf](https://eprints.lse.ac.uk/105184/3/Iraq_s_Political_Marketplace.pdf) (accessed 29 July 2021).

<sup>19</sup> تحدث الباحثون مطوّلاً مع أفراد من الشرطة المجتمعية في نينوى لكن لم تتح لهم فرصة إجراء مقابلات مباشرة مع أفراد آخرين من الشرطة المحلية بسبب توقيت توجيه رئيس الوزراء لموظفي قطاع الأمن، ينصحهم بعدم إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام أو لأغراض بحثية. بيد أن أحد الباحثين هو ضابط شرطة سابق وله علاقات جيدة ومطّلع على كيفية عمل الشرطة المحلية.

<sup>20</sup> مقابلة أجراها المؤلفون مع مختار حي التنك في كانون الثاني / يناير 2021.

<sup>21</sup> مقابلة لفهم الخلفية أجراها المؤلفون مع باحث محلي حول الأحياء الفقيرة في الموصل، آب / أغسطس 2020.

يقع حي التنك تحت إدارة مركز شرطة اليرموك الذي يضم وحدة شرطة مجتمعية ملحقة مكونة من 6 عناصر شرطة، بيد أنها نسبياً غير نشطة في الحي . كما أنشئ منتدى للشرطة المجتمعية في حي الإصلاح الزراعي المجاور تحت إشراف مديرة مدرسة ويغطي المنتدى حي التنك أيضاً.

تدار الموصل بشكل عام من قبل قيادة عمليات نينوى، وإن كانت بعض المناطق تدار بشكل مشترك مع قوات الحشد الشعبي.<sup>22</sup> كما ينشط جهاز الأمن الوطني في متابعة العمليات الإرهابية والأمن العام. أما الأجهزة الأمنية الأخرى التي تنشط في حي التنك فهي فرقتي شرطة من فوج الطوارئ، وقوات حرس نينوى (فصيل حشد شعبي سني تابع لأسامة وأثيل النجيفي، تشكل عام 2014 بدعم تركي في إقليم كردستان<sup>23</sup>)، ووحدات تابعة للحشد العشائري منتمة لشخصية محلية هو الشيخ جميل الجبوري.<sup>24</sup>

**قراقوش:** هو مركز قضاء الحمدانية الحضري ويشكل أحد ثلاثين قضاء في محافظة نينوى. إن قراقوش ذاتها (المعروفة أيضاً بالحمدانية) ذات أغلبية مسيحية، لكن القضاء يحوي عدداً كبيراً من الشبك (السنة والشيعا) والسنة العرب، فضلاً عن قلة من الكاكائيين (الشيعا الأكراد) والتركمان. اللغة الرسمية هي الآرامية والأشورية (اللهجة الدارجة)، بيد أن السكان يتحدثون العربية أيضاً ولغات أخرى في بعض الحالات. بلغ عدد السكان قبل داعش حوالي 58,000 لكنه انخفض الآن إلى ما يقدر بـ 22 إلى 23 ألفاً بسبب النزوح.<sup>25</sup>

تتعرض الحساسيات السياسية في سهل نينوى على المشهد الأمني المعقد في قراقوش ومحيطها، وقد دفع الانزعاج من الوضع الأمني في محيط البلدة إلى عزوف سكان كثر عن العودة إلى منازلهم. إن الفاعلين الأمنيين الرئيسيين في مركز المدينة هم الشرطة المحلية (والتي لديها مركز وكذلك أقسام تحقيق جنائي واستخبارات)، وفوجين من وحدات حماية سهل نينوى (NPU)، وهي قوة مسيحية تتألف من رجال محليين، والتي تقوم سوية مع الشرطة بتعزيز نقاط التفتيش حول مركز المدينة. أما في خارج المدينة فيحرس اللواء 30 من قوات الحشد الشعبي، وهو قوة شيعية من الشبك، نقطة تفتيش ثانوية عند المدخل الجنوبي. كما تنشط في المدينة قوات حماية المنشآت والأمن الوطني. وكانت قد شكّلت كل من وحدات حماية سهل نينوى واللواء 30 خلال المعركة ضد داعش في 2014 ويعتبران جزءاً من قوات الحشد الشعبي.

أسفرت معارك داعش والمعارك المضادة عن تدمير قراقوش، واجتذبت المدينة منذ 2017 الكثير من النشاطات الإنسانية ونشاطات المجتمع المدني بدعم من الهيئات الدولية، بما في ذلك جهود إعادة الإعمار والمبادرات التي تعزز التعايش السلمي، إلى جانب تحسين سبل العيش. وقد قوّضت أهمية الحمدانية التاريخية كمركز زراعي وتجاري بسبب العنف المستمر والنزوح الجماعي.

إن مستويات الجريمة منخفضة بشكل عام وتُعالج معظم القضايا داخل المجتمع بمساعدة قوات الحشد الشعبي دون أخذها إلى الشرطة. كما تلعب الكنيسة دوراً ريادياً في الحكم بعد داعش وتعالج الشكاوى الاجتماعية بشتى أنواعها. أما الفاعلون الآخرون المؤثرون، فهم رئيس البلدية وأعضاء مجلس قضاء قراقوش وستة مخاتير يمثلون أحياءهم السكنية أمام السلطات.

<sup>22</sup> تضم هذه كل من تنظيم بدر وعصائب أهل الحق واللواء 30 التابع للشبك.

<sup>23</sup> يبلغ عدد أفراد حرس نينوى حوالي 2500 على مستوى المحافظة، تحت قيادة عميد سابق متقاعد من الجيش وتضم كثير من ضباط الجيش العراقي السابقين. لاحظ الباحثون أن هؤلاء لعبوا دوراً رئيسياً في الحفاظ على النظام والسيطرة على الأمن المحلي بعد داعش.

<sup>24</sup> تُدفع رواتب قوات الحشد الشعبي العشائرية من قبل قيادة الحشد الشعبي التابعة للحكومة العراقية.

<sup>25</sup> حصل المؤلفون على هذه الأرقام من مدير الجنسية في الحمدانية ومن شخصيات محلية أخرى. قدر الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط في نينوى العدد الحالي للسكان بـ 48,000 نسمة.

جندت شرطة الحمدانية في فترة ما بعد داعش، وبتوجيه من وزارة الداخلية، المزيد من المسيحيين وذلك لتعكس تمثيل المكونات السكانية.<sup>26</sup> لا توجد حالياً وحدة شرطة مجتمعية في قراقوش وقد أشار أحد كبار المجتمع المسيحي إلى أن الكنيسة لن تدعم بالضرورة إنشاء مثل هذه الوحدة، نظراً لدورها السائد في معالجة القضايا الداخلية.<sup>27</sup> وأشار آخرون إلى أن وحدة شرطة مجتمعية تتعامل فقط مع التحرش والابتزاز الإلكتروني للنساء قد تكون مقبولة، لكن أي وحدة تتعامل مع حالات العنف الأسري لن تُقبل. إلا أن هناك منتدى تديره ناشطة مسيحية في مجال حقوق المرأة والتي تنسق مع مديرية الشرطة المجتمعية في المحافظة.

## مخرجات البحث

يركز هذا التقرير على ثلاثة أسئلة تتعلق بالمتطلبات الأساسية لزيادة ثقة السكان بالشرطة المحلية، وإمكانية وصول النساء إلى خدمات الشرطة، والتحليلات الشائعة للدور المجتمعي للشرطة المحلية (هما في ذلك وحدات الشرطة المجتمعية). تعرض الأقسام أودناه مذكرة تلخيصية موجزة حول هذه الموضوعات ومختارات من ردود المشاركين في البحث.<sup>28</sup>

### المتطلبات الأساسية لتعزيز ثقة السكان بالشرطة

كان ثمة إجماع واسع في كافة مناطق البحث على أن ثقة السكان بالشرطة قد زادت مقارنة بالفترة السابقة لداعش. ومع ذلك، فقد تكرر ذكر أربع تقديرات للتحديات الأساسية أمام زيادة ثقة السكان بالشرطة. يتعلق أحدها بالفساد المالي والإداري في أعلى مستويات الحكومة والذي تغلغل في الشرطة. وأما تقدير آخر فيتعلق بالنقص عامة بتدريبات الشرطة على كيفية التعامل باحترام مع السكان. وتقدير ثالث يشير إلى التأكيد بأن طائل المسؤولية لا يقع على عاتق الشرطة فحسب، بل على المجتمع أيضاً؛ إذ يحتاج المواطنون إلى مزيد من التعاون، عليه فثمة حاجة إلى مزيد من رفع الوعي العام. وأما النقطة الأخيرة فتتعلق بمدى شعور المشاركين بأن الشرطة كانت ممثلة للتنوع الديموغرافي ولحاجات المواطنين.

إلى جانب هذه النقاط، ثمة تباين كبير في الآراء في مناطق البحث. أشارت الشرطة في الأنبار إلى أنها تفتقر إلى عدد كافٍ من الضباط المؤهلين. وأشار سكان حي التنك وخبراء بالمنطقة إلى أنه بالكاد كان هناك تجنيد لرجال شرطة من المنطقة، وأن هذا عدّ مطلباً أساسياً لزيادة ثقة السكان بالجهاز. وفي بلدة قراقوش ذات الغالبية المسيحية، لمّح عدد من الذين تم مقابلتهم إلى أن السلطة الفعلية للشرطة قد طغت عليها سلطة وحدات حماية سهل نينوى وقوات الحشد الشعبي. وأشاروا أيضاً إلى أنه في حين أن تكوين الشرطة حالياً قد بات أكثر تمثيلاً للسكان المحليين، فإنه ومن أجل تعزيز الثقة، ثمة حاجة لتولي المزيد من المسيحيين مناصب رئيسية.

برأيي إن من أهم الأسباب التي تعيق عمل الشرطة المجتمعية في القضاء هو الفساد الإداري والمالي، كدفع الرشاوى إلى أحد أفراد الشرطة وغياب سلطة القانون... وكذلك ضعف الدولة وانتشار الفساد في مفاصلها، وتحول وظيفة الشرطة المجتمعية إلى قوة عسكرية. فنحن بحاجة ماسة إلى عملية تطوير وتهيئة جهاز الشرطة وتحويل سلوكهم للتعامل بصورة حسنة مع المواطنين وعدم معاملتهم كإرهابيين.... اقتراحي هو تعزيز الشرطة المجتمعية بأفراد مدنيين أفضل من تعزيزها من سلك الشرطة، وإبراز دور المرأة فيها: فغياب هذا العنصر النسائي عن حل

<sup>26</sup> إلا أنه قد علمنا، على سبيل المثال، أن الكاكائيين (الذين ليس لديهم أعضاء في البرلمان) غير ممثلين في الشرطة المحلية.

<sup>27</sup> يلجأ المسيحيون في العراق إلى المحاكم الكنسية بدلاً من المحاكم المدنية للطلاق (بناءً على مقابلة أجراها أحد المؤلفين مع قس في الحمدانية في 10 كانون الثاني / يناير 2021). أشارت العديد من النساء المشاركات في المقابلات إلى أن الطلاق ليس خياراً متاحاً في الكنيسة، لذا فإن رفع قضايا العنف الأسري إلى الشرطة من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم المشكلة.

<sup>28</sup> لقد تلقينا عشرات الردود على هذه الأسئلة عبر مواقع البحث وما هذه إلا اقتباسات تعكس بعضاً منها فقط.



مشاكل المجتمع سيكون حلاً أحادي الجانب، خصوصاً وأن المرأة تكون في أغلب الأحيان أحد طرفي المشكلة (باحث اسلامي، عامرية الفلوجة، 20 كانون الأول / ديسمبر 2020).

الفساد الإداري والمالي من أكبر معوقات عمل الشرطة المجتمعية. من وجهة نظري، إن أغلب رجال الشرطة يحتاجون إلى دورات توعوية حول حقوق الإنسان وغيرها من الدورات التي تعمل على تغيير ثقافة التعامل مع الآخر (ناشط مجتمع مدني، عامرية الفلوجة، 27 كانون الأول / ديسمبر 2020).

التحدي الأكبر هو طبيعة تكوين الأفراد من العناصر الأمنية والتي تتميز بسرعة الغضب... ومع اقتراب الانتخابات هناك تدخل في عمل الشرطة أي أن هناك تحديات سياسية...مع ان هذه المشكلة في الرمادي أخف كثيراً مما يحدث في أماكن أخرى في العراق (أكاديمي، الرمادي، 22 كانون الأول / ديسمبر 2020).

شرطة الرمادي تتميز عن شرطة المحافظات الأخرى بانضباط عالٍ. هذا بسبب القيادة المنضبطة، ويعود الفضل بالدرجة الأولى إلى اللواء هادي رزيح، برفع كفاءة الشرطة المحلية والمجتمعية. هم بحاجة لمواطنين للتعاون معهم (عضو مجلس محلي سابق، الرمادي، 15 كانون الثاني / يناير 2021).

التحدي الأكبر الذي واجهناه هو عدم تفهم بعض المناطق لفكرة الشرطة المجتمعية أو عدم تقبل الموضوع، لكن هذا التحدي بدأ أنه يتلاشى مع مرور الوقت، وحالياً لا يوجد تحدي كبير. نحتاج إلى ورشات عمل وجلسات مشتركة بين المجتمع والشرطة المجتمعية لتقوية العلاقة بين الشرطة المحلية والمواطنين (مدير الشرطة المجتمعية في نينوى، 28 كانون الأول / ديسمبر 2020).

يجب فتح باب التطوع حتى ينضم أهالي حي التنك إلى الشرطة... إذا انتمى ابن المنطقة إلى الشرطة، سيعرف كيفية التعامل مع المواطنين (مختار، حي التنك، 15 كانون الثاني / يناير 2021).

نادراً ما يلجأ الناس إلى الشرطة. الشرطة المحلية ضمن هذه المناطق [حي التنك] تعتبر محل ثقة لكن هنالك نوع من الانتقاص الاجتماعي للأشخاص الذين يتوجهون إلى الشرطة ويتجاوزون العشيبة. وكذلك يعتبرونها نوع من الجبن، أي أنك لم تستطع الحصول على حقلك بنفسك (أكاديمي، الموصل، 15 كانون الأول / ديسمبر 2020).

حالياً نعيش في بلد متعدد الأحزاب وقد يتدخلون في شؤون الشرطة عن طريق الميليشيات أو القوات الأمنية التابعة لهذه الأحزاب، وهذا يعرقل عمل الشرطة ويلغي دورها أحياناً... (عضو مجتمع مدني، الحمدانية، 3 كانون الثاني / يناير 2021).

هناك ضعف ثقة المواطنين بالشرطة وذلك لأن دور الشرطة المحلية مغيب بسبب تواجد قوى أخرى المسيطرة على الأرض وهي الحشد الشعبي. نحن بحاجة إلى منظمات أو مؤسسات غير حكومية لبناء جسور بين المجتمع مدني والشرطة المحلية... (ناشطة مجتمع مدني، قارقوش، 17 كانون الأول / ديسمبر 2020).

## النساء والشرطة المحلية

تشكل النساء في الوقت الحالي حوالي 2 بالمائة فقط من جهاز الشرطة المحلية، ويتركز أغلبهن في العاصمة. وحتى الشرطة المجتمعية التي تتعامل مع قضايا ذات تأثير على المرأة (مثل التحرش والعنف الأسري والابتزاز عبر الإنترنت)، فإنها تضم قلة قليلة من النساء.

أجمع المشاركون في كافة مواقع البحث، ومن بينهم نشطاء المجتمع المدني وأكاديميين ومسؤولين في الحكومة المحلية وشيوخ العشائر، على أنه نادراً ما تذهب النساء بمفردهن إلى أقسام الشرطة فضلاً عن أنهن لا يذهبن إلا إذا كنَّ برفقة قريب لهن، وعزوا ذلك إلى أسباب متشابهة إلى حد كبير وتتعلق بالوصمة التي تلحق بالمرأة في حال شوهدت بمقربة من مركز الشرطة،<sup>29</sup> فضلاً عن مخاوف من التعرض للتحرش من أفراد الشرطة أنفسهم، ومع عدم وجود ضابطات شرطة؛ و/أو الاعتقاد بأنه باستثناء الشؤون الأسرية، فإن النساء نادراً ما يتأثرن بالجرائم. وأسوة بالرجال، أشارت النساء في مواقع البحث إلى أنهن قد يلتمسن المساعدة من شيوخ العشائر والشخصيات الدينية ومن قوات الحشد الشعبي المحلية في نينوى، قبل اللجوء إلى الشرطة لحلّ المشاكل الاجتماعية.<sup>30</sup>

إجمالاً، فضّل معظم المشاركين، وبعضهم ينتمي إلى شرائح اجتماعية معروفة بكونها "محافظة"، تجنب النساء في الشرطة المجتمعية، إن لم يكن كذلك في الشرطة المحلية ككل، على الرغم من اقتراح بعضهم أنه قد يكون من المقبول أكثر اجتماعياً تعريفهن بعبارة أخرى غير "الشرطة النسائية" (مثل عاملة أو أخصائية اجتماعية).

يكون لدى المرأة ثقة أكثر في الشرطة إذا كان أعضاؤها من النساء، ذلك لأنهن سيكنّ قادرات أكثر على الفهم وبالتالي تجنب الاعتداء الذي قد يلحق بالمرأة أو تعرضها للتحرش بالقياس لو قدمت شكواها للرجال من الشرطة... هنالك تغيير كبير في أفكار المجتمع حول النساء خاصة بعد مرحلة داعش... وهنالك قبول محدود لإمكانية تطوع النساء في الشرطة، ولكن تبقى قضية التحرش من قبل رجال الشرطة عائقاً أمام الانضمام أو قبول الأهل (أقصد أهل المرأة) أن تتطوع. (ناشطة حقوق المرأة، الرمادي، الأنبار، 8 كانون الثاني / يناير 2021).

أنا زرت قائد الشرطة... وقدمت له طلب لفتح باب التطوع للنساء، لكن تم الرفض بسبب الأزمة المالية... في الموصل، ليس هنالك نساء في الشرطة المحلية. فقط في الشرطة المجتمعية هناك منتسبات اثنتان فقط، نحتاج إلى فتح باب التطوع للممارسات السهلة مثل التفتيش والجوازات والمرور. وردتنا الكثير من الاتصالات من النساء الراغبات بالانخراط في سلك الشرطة لكن لا يوجد فرصة أو مجال. (مستشارة محافظ الموصل، الموصل نينوى، 22 كانون الأول / ديسمبر 2020).

لا أرى من الضروري وجود النساء في الشرطة وذلك لان هنالك نساء في الشرطة المجتمعية وهن يقمن بهذا الدور في ما يخص المواضيع الحساسة التي تخص النساء... أغلب أنواع المشاكل في الحمدانية [قراقوش] لا تخص النساء، فهي مشاكل اقتصادية ونزاعات على الملكية، أما ما يخص المشاكل الاجتماعية غالباً ما يتوجه الأشخاص إلى الكنيسة وقد تصل إلى الشرطة في حالات معينة (ناشط مجتمع مدني، قارقوش، 14 كانون الثاني / يناير 2021).

يوجد نساء في المحكمة ولا نحتاج لوجود نساء في الشرطة المجتمعية. أنا أرفض لأختي أو ابنتي الانضمام إلى الشرطة. حتى تكون هذه الفكرة مطروحة يجب أن يكون حي التنك مثل أحياء الزهور والنور، شارع مرتب وفيه أشجار (مختار في حي التنك، 19 كانون الثاني / يناير 2021).

<sup>29</sup> حالياً تتواجد وحدات الشرطة المجتمعية في أقسام الشرطة المحلية مما يزيد من صعوبة قيام النساء بزيارتهم بشكل خفي.

<sup>30</sup> وتجدر الإشارة إلى أن قوات الحشد الشعبي التي تشرن إليها هي تلك التي ينحدر أعضاؤها من نفس المنطقة وليس أولئك الذين تم حشدهم في أماكن أخرى.

## دور الشرطة المجتمعي

نظراً لتفشي العنف والفساد في العراق في العقود الأخيرة والطابع القمعي للحقبة البحثية السابقة، كان لافتاً أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانوا مدركين جيداً للشكل الذي ينبغي لجهاز شرطة يتعامل فيه مع السكان.<sup>31</sup> كان ثمة إجماع في كافة مواقع البحث على أنه يمكن تعزيز هذا النموذج من خلال تدريب الشرطة على التعامل بشكل أفضل مع السكان، وزيادة التواصل وأنشطة رفع الوعي العام، وتشجيع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على لعب دور أكبر في بناء الجسور بين الشرطة والسكان. بيد أنه وبطبيعة الحال، تميل فئات مختلفة من المشاركين إلى التأكيد على جوانب مختلفة ليعمل تعامل الشرطة أفضل مع المواطنين.

بدا جلياً أن الشرطة المجتمعية مصممة خصيصاً لتحسين العلاقات بين الشرطة والسكان. وكان واضحاً أنهم تلقوا تدريباً على يد مستشاري شرطة دوليين، كما أكدوا في المقابلات على الفلسفة الجامعة حول ضبط الأمن المجتمعي: وهي أن منع الجريمة أفضل من علاجها. علّق ضابط شرطة مجتمعية في نينوى في إحدى المقابلات قائلاً:

جميع مكونات وزارة الداخلية تعمل لخدمة المواطن، لكننا نعتبر الشرطة المجتمعية هي الوجه الضاحك الباسم لوزارة الداخلية (الموصل، 9 كانون الأول / ديسمبر 2020).

إن أنشطة وحدات الشرطة المجتمعية واسعة النطاق وتشمل التعامل مع حالات العنف الأسري والتحرش والابتزاز عبر الإنترنت، وهي باتت معروفة بهذه الأنشطة. ولكن فعاليتها تشمل أيضاً في بعض المناطق زيارة المدارس وتوزيع المعونات والمساعدة بما يتعلق بنظم الصحة العامة (خاصة خلال جائحة كوفيد 19)، وكذلك زيارة الأسواق والمدارس ونشر المواد المتعلقة بمخاطر المخدرات. وعلى الرغم من ذلك، فإن أعداد أفراد الشرطة المجتمعية، وبالتالي تأثيرهم، ما يزال محدوداً. وعلى الرغم من أن غالبية المشاركين في البحث كانوا قد سمعوا عن الشرطة المجتمعية، فقد أشار كثير منهم إلى أن السكان عموماً لا يعلمون بوجودها، وذلك بسبب انعدام أو قلة تواجد عناصرها. وبينما أثنى معظمهم على هدف الشرطة المجتمعية المتمثل في حل المشكلات المجتمعية دون الحاجة إلى اللجوء إلى المحاكم، أشارت إحدى ناشطات حقوق المرأة في الموصل إلى أن هذه الممارسة استُغلت في نينوى كوسيلة لخفض عدد الجرائم التي تعيّن على الشرطة المحلية رفع تقرير بها لوزارة الداخلية.

بالتواصل والأخلاق الحسنة نكسب ثقة المواطن، وتلبية مطالبه وتقديم الخدمة له هي إحدى مفاتيح كسب القلوب، واختيار العناصر الكفوءة وذات السمعة الطيبة (ضابط شرطة مجتمعية، عامرية، 22 كانون الأول / ديسمبر 2020).

الشرطة هي حامي المجتمع والضمان لاستقراره وتحرص على أن يبقى المجتمع متعايش بشكل سلمي، وهذا يتطلب من الشرطة أن يكون دورها ليس بالتقيد بنص القانون في تعاملها مع الجرائم؛ ولكن لا بد من التعامل بروح القانون... القانون هو روح قبل أن يكون نصوص وعقوبات، وهذه الروح تمثل الغاية النهائية لوجوده والتي تهدف إلى حماية المجتمع (ضابط تحقيق جنائي، الرمادي، 6 كانون الأول / ديسمبر 2020).

إن العلاقة ما بين الجهات الأمنية [والناس] تكون متقطعة في فترات، وهذا يتطلب من الشرطة أن تقوم بمد جسور الثقة. ويجب أن تقوم بدور إنساني أكثر والقيام بتوعية المجتمع وتحصين المجتمع والوقاية من الإدمان والتعصب. لذلك إن رسالتهم الحقيقية هي الدور المجتمعي الذي يسبق الدور الأمني، الوقاية خير من العلاج (باحثة أكاديمية، الرمادي، 5 كانون الثاني / يناير 2021).

<sup>31</sup> لكن قد لا يكون ذلك مفاجئاً بما أن المشاركين كانوا مطّلعين على شؤون الشرطة.

الأمر صدر إلى قيادة شرطة الأنبار والمديريات العامة إلى أن تتبعد عن العسكرية وأن تكون الشرطة هي التي تملك زمام الأمور، بدلاً عن الجيش الذي يحمي النقاط الخارجية، لكن ما زال هذا في بدايته ويحتاج لوقت طويل حتى ينفذ. مشكلتنا في قيادة الشرطة هو نقص العدد البشري وهذا صعب بسبب عدم وجود تعيينات جديدة... (عميد شرطة، الرمادي، 7 كانون الأول / ديسمبر 2020).

... يجب إخراج القوة والأسلحة من مراكز المدن والتركيز على الجانب المجتمعي للشرطة. لغاية الآن، قد لا يكون هنالك تفهم لدور الشرطة المجتمعية من قبل المجتمع فعلياً إيضاح ان هنالك الكثير من المشاكل التي تخص الشباب والمرأة وأن المساهمة في حل هذه المشاكل هو دور الشرطة المجتمعية لكي لا تصل المشاكل إلى أبعاد أخرى.. (رئيس مجلس قضاء، الحمدانية، 27 كانون الأول / ديسمبر 2020).

نحتاج إلى زيادة الوعي بأهمية الشرطة وأدوارها عن طريق إقامة حملات توعية في المدارس... خاصة في المراحل الابتدائية والمتوسطة، وكذلك يجب نشر الوعي حول الاتصال بالشرطة. وهنالك حاجة لوجود تدريبات خاصة وارشادات حول كيفية التعامل مع المواطنين، وهذا يدخل في باب الدور المجتمعي للشرطة (ناشط مجتمع مدني، قراقوش، 8 كانون الثاني / يناير 2021).

## الخلاصة

إن من الممكن تطبيق الحلول التقنية المجردة، لكن الأمر يتجاوز مجرد ذلك، إذ أنه المعروف أن إصلاح الشرطة في أي سياق هو أمر غاية في الصعوبة. إن الشرطة مرتبطة بإحكام في نسج مجتمعاتها وأنظمتها السياسية، ويتجاوز اتساع وعمق أنشطتها أي مؤسسة عامة أخرى. في العراق، تزيد التركيبة السكانية المتنوعة للغاية وترسيم الخرائط السياسية في البلاد من تعقيد الروح التنظيمية لجهاز الشرطة العراقية. قدمنا في هذا التقرير لمحة عامة عن المشكلات التي تواجه جهاز الشرطة العراقية وأشرنا إلى المجالات التي أشار المشاركون في التقرير إلى الحاجة إلى تقويمها، فيما سلطنا الضوء على تلك المجالات التي نعتقد أنه يمكن تحقيقها بشكل عملي. ومع ذلك، فإننا ندرك الحاجة إلى إجراء دراسة مفصلة لكيفية تنفيذ الأهداف المتفرقة، وتأثيرها المحتمل على المستوى المحلي. يمكن إجراء هذا البحث بشكل فعال من قبل مراكز أبحاث عراقية، مثل تلك المشاركة في هذا المشروع.

بينما تمارس الحكومة الاتحادية السيطرة على الشرطة المحلية من خلال الموازنة، وأسوة بذلك، يتم توجيه معظم الدعم الدولي من خلال المركز [الدولة]، فإن الافتراض القائل بأن المبادرات التي يتم إطلاقها عبر المركز (بما في ذلك الشرطة المجتمعية) سيكون لها تأثير متساو في الأطراف هو محل شك. إن الانقسامات الأكثر بروزاً في بعض المناطق هي الانقسامات الطائفية، فيما تكون الانقسامات في مناطق أخرى بين الإثنيات أو الطبقات أو العشائر أو متعلقة بالجنس. عليه فيتوقع من الشرطة المجتمعية أن تعطي الأولوية لبناء الجسور مع الأقضية المختلفة وفقاً لذلك، فمثلاً إذا كان للشرطة المجتمعية أن تكون أداة فعالة لتعزيز التعايش السلمي في المجتمعات المنقسمة، بما في ذلك تلك التي تعيش فيها أقليات كبيرة مثل تلك التي في نينوى، يتوجب أن تكون هذه الأقليات ممثلة في وحدات الشرطة والمنتديات المجتمعية.

على الرغم من أن مبادرة الشرطة المجتمعية حديثة العهد، إلا أن مسارها المستقبلي مهم. اختلف المشاركون في البحث في شتى المواقع فيما إذا ما كان يتوجب على الشرطة المجتمعية أن تعمل (جسدياً وإدارياً) بشكل مستقل عن باقي الشرطة المحلية، الأمر الذي يعكس قضايا هرمية القيادة وكفاءات الشرطة والاختلافات المنطقية، وكذلك تفضيلات الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع والذين عادة ما يكونون غير مرتاحين لطلب المساعدة من الشرطة. بطبيعة الحال، إن فكرة تعزيز الشرطة المجتمعية بشكل يتعدى نطاقها الفعلي من أجل تحصيل قبول لجوانب أكثر قمعية من عمل الشرطة، ليس أمراً محصوراً للعراق، ولا بسياقات ما بعد الصراع. فبالنظر إلى التحدي المتمثل في نزع سلاح جهاز الشرطة العراقية وإمكانية

أن يعاود الطلب منها في المستقبل المساهمة في عمليات مكافحة التمرد، فقد يرى المانحون الخارجيون مبادرة الشرطة المجتمعية كمتلقي مناسب ويمكن التحكم فيه للمساعدة الدولية. وذلك فقط في حالة كان يمكن تطبيق هذا الأمر بطريقة تكمل الجهود الأوسع لجعل جهاز الشرطة العراقية أكثر استجابة للاحتياجات العامة.

في بعض سياقات ما بعد الصراع حيث تهمش الشرطة "الرسمية" من قبل جهات فاعلة أمنية أخرى تابعة للدولة / غير حكومية ولاعبين أمنيين شبه تابعين للدولة، بل وتقويض شرعيتها الشعبية، يتساءل المانحون الدوليون عمّا إذا ما كان يتوجب عليهم الاستمرار في تعزيز جهاز أمن الدولة بالنسبة لأي صلاحية كانت. في العراق، حيث يمكن القول إن القطاع الأمني قد تحول في السنوات الأخيرة إلى ساحة غير منظمة،<sup>32</sup> فإن المزايا النسبية للدعم المستمر لوكالات الأمن التقليدية هي بالتأكيد موضع تساؤل. هذه قضية معقدة تمس المفاهيم المعيارية لمهية الدولة وما ينبغي أن تكون عليه. ولكن إذا كنا نستشهد في المقام الأول بما يعتقد العراقيون، فإن الأدلة (على الأقل وفقاً لاستطلاع أجري مؤخراً،<sup>33</sup> إلى جانب نتائج المقابلات التي أجريناها) تدل إلى أن لديهم توقعات محددة بأن يكون جهاز الشرطة العراقية هو المزود الأمني الأساسي لهم. والمجتمع الدولي مدين للعراق بالمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

من الناحية الواقعية، على الأرجح لن يتطلب هذا إصلاحاً مؤسسياً شاملاً آخر. بالنظر إلى طبيعة المجتمع العراقي -حيث تلعب الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الشخصيات الدينية والعشائرية، حتى في أفضل الأوقات، أدواراً حاسمة في تسوية نزاعات المواطنين- فلا ينبغي بالضرورة توقع أن يحل جهاز الشرطة ذو التوجه المجتمعي محل هذه الجهات الفاعلة. ومع ذلك، حتى لو كان المواطنون يرون الشرطة المحلية في المقام الأول من منظور دورها في الحفاظ على الاستقرار اليومي بدلاً من قدرتها على تسوية الخلافات ما بين الأفراد، فإن أهمية تجهيز الشرطة للتعامل مع السكان بتعاطف تبقى ذات أهمية قصوى.

<sup>32</sup> ابتكرت أليس هيلز مصطلح "الساحة الأمنية". انظر:

Alice Hills, 'Security Sector or Security Arena? The Evidence from Somalia', *International Peacekeeping*, (2014) 21/2, pp. 165-180.

<sup>33</sup> UNDP Iraq, 'Public Perception Survey', pp. 1-31.

مركز  
الشرق الأوسط



مركز الشرق الأوسط  
كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية  
المملكة المتحدة

@LSEMiddleEast 

@lsemiddleeastcentre 

lse.middleeast 

lse.ac.uk/mec 